

التقدم علمها خطأ، فنقض بانه في هذا التقسيم القسم اعم من المقسم وكل تقسيم شأنه هذا فهو غير  
ما في لا غير المقسم فهذا التقسيم غير ما في لا غير المقسم متع الصوري بان الاعم انما هو قيد القسم لا التقسيم  
اذ المقسم معتبر في الاقسام فيكون المعنى القضية اما قضية حملية واما قضية شرطية فيكون القسم اخص من  
المقسم فيصير التقسيم على هذا كلمة هي اما راجع الى القضية الحملية فيلزم وتقسيم الشيء الى نفسه والى غيره  
او القضية الشرطية كذلك او الى ما يطلق عليه لفظ القضية وهو عام فلا يستقيم لكل ويجوز  
باختيار الشق الثالث بان الحكم بعد ملاحظة العطف في هذا يلزم كون التقسيم تقسيم الكل الى  
الى جزائه فهو بط بل الجواب الحكم قبل ملاحظة الربط فيكون تقسيم الكل الى الجزئيات او يكون  
من قبيل حكم الاخص على الاعم كقولك الحيوان انسان قوله لانها اما ان تخل بطرفيها الى مفردين او لم تخل  
اما اثبات لدعوى الحصر المفهوم من السكون في موضع البيان هكذا القضية منحصر الى الحملية والشرطية لان  
القضية اما ان تخل بطرفيها الى مفردين او لم تخل وكل شيء شأنه كذا منحصر الى الحملية والشرطية والقضية  
منحصر الى الحملية والشرطية واثبات لدعوى دليل الحصر المفهوم من التقسيم او المقدر في نظم الكلام هكذا  
القضية اما حملية واما شرطية وكل شيء شأنه كذا منحصر الى قسمين فالقضية منحصر الى القسمين اثبات  
الصوري القضية اما حملية واما شرطية لان القضية اما ان تخل او لم تخل وما تخل حملية وما لم تخل شرطية  
فالقضية اما حملية واما شرطية وكل شيء شأنه كذا منحصر الى القسمين فالقضية منحصر الى القسمين ونقض  
بانه جعل المصدر والمؤثر وهو متع والجواب بتع الكبرى اما جعل الاستثاق اي منجزة او ذر ولا يتقدر  
مضاف او جعل هو هو اما بتقدير المضاف في جانب اسم ان اي حالها او شأنها واما بتقدير المبتدأ في جانب الخبر  
اي لانها اي القضية صفتها اما ان تخل واما بتقدير الخبر كذلك مع تقدير من اي لانها من صفاتها او من شأنها  
اما ان تخل واما بان يكون قوله اما ان تخل مستأخر من حذف اي ثبات وجعل الحمل على المبالغة مثل رجل عدل

